

حيث الى المفرد يعبره بعضهم لزوال علة البناء في الاضافة الى الجملة
والاشهر بناؤه لشذوذا الاضافة الى المفرد وتركه اضافة حيث مطلقا
لا الجملة ولا الى مفرد انذر وطرفيتها بالغلبة لا لزومة قال الذي حيث
القتل حلالا ثم قسّم وكذا في قوله اساترني حيث سئل طالعاه ومفعول
به وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكي في احسن الناس
حيث نظرنا ظوراى وجهها في قوله وقال الاخفش قد يراه العين
كافي قوله الذي عقل عيش حتى يمدى به ساقه قد مع ولا يمنه هنا
جمله على المكان انتهى وفي حاشيته على الالفية عن المصنف كلام يتعلق بغيره
حيث عند الاضافة لمفرد ينفي من اجتمعه **قوله** ما يختص بالجملة الفعلية
قال اللغوي اى بالاضافة اليها وفي قوله وهو لما عدى قال باسمها
نظرا اذا التول باسمها لا يلزم منه اضافة الى الجملة الفعلية بعدها
واي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كما لظرف في موضع
تأتي كالمركب على ما هو التحقيق عندهم وله ان يقول في اذا انما منصوبة
بشرطها لا خافضة له **قوله** وذلك يقتضي الحرفية اى لان الاصل في
الاسماء الاعراب واما ضمير الفعل عند الجمهور فتخرج عن القياس فلا يقاس
عليه **قوله** ويجاب بان العامل يقتضيان الى اخره هذا الجواب باختبار الشق الاول
قال شيخنا العلامة القنبري ويمكن ان يجاب باختبار الثاني لكن كون العامل
جوابا متعديا باليمنع منه مانع كما هنا اخذ اما اجاب به الدماميني
عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى واقول الكلام في ناصب
اذا مطلق هل هو شرطها او جوابها غير متعدي بمادة معينة والمصنف فرض
الكلام في لما في مادة معينة وهي الامة الشريفة وجوابها مقرون في الامة هـ
بالمانع فتح القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم
ان المصنف في الحواشي الى اورد على القول بان ناصب اذا ما في جوابها من فعل

او

او شبهه انه قد جاء الجواب مقرونا بالالفام باذا العجائية تقول ان قابله اجاب
بان الظروف الجائز التأخير يتبع فيه بالتعديم حيث لا تقدم غيره فما
ظنك بالمتعمد التأخير انتهى وهذا يدل على ان القابل اطلق ولم يقيد
بعدم المانع وبه يعلم انه يمكن في سبيله لما ان العامل في الامة ذلك لكن
قال في المعنى انه مثل هذا التوسع يابه الشعر نحو قوله فيضله والتفتنا
قوله لا يتولون اضافة الى ما بعده ها صا د ق قوله باضافة
الى جوابها وليس مراد او انما المراد انهم لا يقولون باضافة مطلقا بل
التقدير باذا اولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة
الشرط **قوله** لان اذا عتده هو لا غير مضافة ظاهره انهم مصححون
بذلك وعبارته في الحواشي وكسرهم هو لان يدعوا ان الاضافة وان يفرقوا
بان اذا تربط بكونها شرطاً كما في اى والى واما اذا وحيث فلو لا الاضافة
ما حصل الرباط انتهى ومن خطه نقلت والمعاد من قوله ولزم انهم
لم يصحوا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الى اخره يشك على جواب الشارح
لان لما ظرف بمعنى حين لو اذا فلا يحصل بها الرباط ولو لا الاضافة او يقال
لا يلزم من ذلك ان يحصل بها الرباط لانها تقتضي جملتين فيها شرط
ولهذا يسمى اليها شرطا وما بعده جوابا ويترتب بالها اذا كان جملة اسمية
قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيا الى اخره هذا باعتبار صيغة الفعل
فلا يتاخر في ان جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضية كما قال المصنف في الحواشي
فان ثلثت فاصنع في اذا السامية ثلثت الماضى صيغة الفعل لا
الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المغني ان اذا قد تخرج عن
الاستعمال بنحو الماضى كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما التواك لتحملهم
قلت لا احد ما الجملة عليه وللمحال وذلك بعد التسم نحو الليل اذا
ينسى على ما بينه ثم رده فراجع **قوله** الماضى